ديناميكيات العلاقات المصرية - الأمريكية الجديدة في ظل الإدارة الحالية

د. محمد عبد العظيم الشيمي(*)

مقدمة:

تُعَدُّ مصر دولة مهمة للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ وذلك لعدة اعتبارات أساسية أهمها؛ موقعها الجغرافي والديموغرافي ومواقفها الدبلوماسية، فهي بالرغم من مواجهتها العديد من المشكلات في السنوات الأخيرة، إلا أنها تعد لاعبًا رئيسًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ إذ لا تزال الدولة العربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان، وهي جارة إسرائيل «الحليف الأمريكي بالمنطقة»، كما أنها المتحكمة في قناة السويس، وقد قدمت الولايات المتحدة إلى مصر مساعدات عسكرية واقتصادية منذ أواخر السبعينيات، وهو ما أعدته استثمارًا لها في سبيل تحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979، والإبقاء على علاقتها مع الجيش المصري بوصفه شريكًا أمنيًا يسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة، رغم إعراب القادة الأمريكيين عن قلقهم الدائم حول قضايا حقوق الإنسان في مصر في خلال السنوات الأخيرة، وهو ما سبب تراجعًا في العلاقات الثنائية بشكل متكرر[1].

والجدير بالذكر أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أخذ في تحسين العلاقات المشتركة بين البلدين، ورحب بالتعاون مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الجديدة، بعد أن علقت الإدارة الأمريكية السابقة في عهد

(*) مدرس، قسم العلوم السياسية بكلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.

الرئيس أوباما المساعدات الأمريكية لمصر قبل أن تعيد صياغتها في عام 2013، حيث أصدر الكونجرس الأمريكي تشريعًا جديدًا ضم فيه شروطًا مستجدة حول استمرار المساعدات الأمريكية لمصر. غير أنه على الجهة الأخرى أشاد الرئيس ترامب في أثناء حملته الانتخابية بالرئيس السيسي، وبتعزيز العلاقات الثنائية في حال انتخابه، في الوقت الذي أبدى فيه بعض المراقبين قلقهم نحو قضايا حقوق الإنسان في مصر، إذا تم التعاون بين المنشود بين البلدين[2].

وجاءت زيارة الرئيس السيسي الأخيرة في يوم الاثنين الموافق 2 أبريل 2017، بمثابة نقطة تحول في العلاقات الثنائية بين البلدين بعد العديد من الاضطرابات التي عانى منها الطرفان في ظل وجود الإدارة السابقة، حيث كانت تلك الزيارة مبنية على دعوة من الرئيس الأمريكي لبحث العلاقات مرة أخرى في عهده، حيث أبدى ترامب - سابقًا - تأييده ودعمه للرئيس السيسي ولمجيئه في ظرف صعب في مصر، وأنه يدعمه في مواجهته للإرهاب، الذي يعد من أهم القضايا التي تشغل بال الإدارة الأمريكية الجديدة وتسعى للقضاء عليه في العالم كله، ولا سيما في الشرق الأوسط الذي من شأنه تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، وبالتالي رأى ترامب في القيادة المصرية أهمية بالغة في ضبط اتزان تلك المصالح، بناءً على العديد من الآراء المشتركة بين الطرفين، حيث يعمل كل منهما على أهداف موحَّدة في محيط الظروف المستجدة على المنطقة العربية والشرق أوسطية[3].

أولًا- تطور العلاقات المصرية الأمريكية:

قامت العلاقات المصرية الأمريكية منذ عقود على الالتزام الثنائي نحو الأهداف المشتركة التي تسعى للنهوض بالشرق الأوسط في قضايا السلام والاستقرار، وظلت مصر لسنوات عديدة من بين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية

الأكثر تأثيرًا؛ لما لها من قدرة على القيادة الإقليمية. وقد أقام البلدان علاقات دبلوماسية لأول مرة في عام 1922 إثر استقلال مصر عن الحماية البريطانية، واشتركت الولايات المتحدة مع مصر في علاقات اقتصادية وعسكرية واسعة للنهوض بمصالحهما المشتركة، كما سعى البلدان نحو بذل جهود متسقة لتوسيع العلاقات التجارية، وزيادة الاستثمار الأجنبي، وضمان المرور الآمن عبر قناة السويس، وقد اهتما كلاهما بتحديث الجيش المصري والعمل على مكافحة الإرهاب. وتأكيدًا على أهمية العلاقة الثنائية، اختار الرئيس الأمريكي السابق أوباما «جامعة القاهرة» عام 2009 لمخاطبة العالم الإسلامي، مؤكدًا على أهمية تواصل العلاقات بين البلدين[4].

وقد مر تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية بعدة محطات تاريخية تأرجحت بين التعاون والصراع، حيث ساندت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس قيادة الثورة في عام 1952، والذي أسقط النظام الملكي في مصر. واتخذ مجلس قيادة الثورة بقيادة الإصلاحيين العسكريين موقفًا حياديًا تجاه القوى العالمية آنذاك، فلم يكن من الموالين للغرب، وفي الوقت نفسه لم يبدِ تقربًا إلى الاتحاد السوفيتي، ولكن العلاقات المصرية الأمريكية توترت بعد التعاون الذي جمع بين القيادة العسكرية في مصر وبين السوفيت والتشيك في ما يخص التدريبات والمعدات العسكرية في عام 1955، وجاء ذلك نتيجة لرفض الغرب تقديم المساعدة، كما أنه في العام ذاته، قادت كل من مصر ويوغوسلافيا والهند العالم الثالث في مؤتمر باندونج (Bandung Conference)، بهدف إنشاء حركة استقلالية عن الكتل الشرقية والغربية، وهو ما أدى إلى زيادة تدهور العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، ففي 1956 صدر قرار أمريكي بريطاني بسحب المساعدات الاقتصادية المقدَّمة إلى مصر لصالح بناء سد أسوان[5]، وقامت مصر على إثر ذلك بتأميم شركة قناة السويس حتى يتم الإفادة من إيراداتها في بناء السد في أسوان،

وبنـاءً على ذلك القرار امتلكت مصر قنـاة السـويس، ولكن ظلت الشركة البريطانية الفرنسية مسؤولة عن إيراداتها، في ما عدا ما تدفعه لمصر إيجارًا للقنـاة. وفي أواخر أكتوبر 1956 في أثناء الغـزو الثلاثي على مصر الذي شُنَّ بهدف وقف الفلسطينيين من استخدام مصر لإطلاق عمليات ضد إسرائيل، واحتلال القنـاة، وبعد ذلك حاول الرئيس الأمريكي «أيزنهاور» إقناع الغزاة الثلاثة (إسرائيل - بريطانيا - فرنسـا) بالانسحاب من مصر، وسـاعد ذلك في تحسين العلاقات المصرية الأمريكية لفترة وجيزة[6].

وعلى هذا المنوال تأرجحت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، حيث كان يتخللها وجود طرف ثالث دائمًا، إما الاتحاد السوفيتي في فترة الخمسينيات والستينيات أو إسرائيل في خلال حرب 1973. وقد شهدت العلاقات المصرية الأمريكية ازدهارًا غير مسبوق في عهد الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات، عندما أراد إرساء علاقات إستراتيجية قوية بين البلدين، حدثت في إطارها عدَّة زيارات مهمة جمعته مع وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر، وأهمها كان في 7 نوفمبر 1973، حيث ذهب السادات إلى أبعد من مجرد نقاش (فك الاشتباك)، ورغب في تعميق العلاقة بين بلاده والولايات المتحدة. ولم يستمر الحوار على وتيرة ثابتة، بل كان يضعف أحيانًا ويقوى أحيانًا أخرى، وذلك لأسباب تتعلق بغياب آلية الحوار بين مصر والولايات المتحدة لمدة طالت لأكثر من 15 عامًا، بالرغم من استخدام الولايات المتحدة لغة الحوار مع العديد من الدول، منها البرازيل والهند والصين وغيرها، ولكنها غابت مع مصر، مما أثر سلبًا على استمرار العلاقة والحفاظ على أهدافها. وبالنسبة للعلاقة الثلاثية بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل[7]؛ فإنها قامت على احترام المصالح الحيوية لكل منهم، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من الأحيان كانت تتناقض مع أسس العلاقة المتبَعة بينها وبين مصر، وجاء رد مصر على ذلك الخلل في موازنة العلاقات

وذلك بحجب خطط الولايات المتحدة نحو زرع قواعد عسكرية في مصر، والتسليح التقليدي للجيش المصري، بيد أن الولايات المتحدة قدمت تنازلات لمطالبها في سبيل الحفاظ على العلاقات الرئيسة التي تجمعها مع مصر[8].

وقد مثلت معاهدة السلام التي جمعت بين مصر وإسرائيل وسعي مصر لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية انتصارًا للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، سواء على المستوى الأمني والإستراتيجي الإقليمي في المنطقة أو في تقدمها في صراع الحرب الباردة على الاتحاد السوفيتي[9]، كما استمرت العلاقات بين كلا البلدين خلال تلك الفترة حاملة الكثير من المتناقضات، لا تعرف حالة ثابتة، وإنما تختلف من النمو إلى التراجع.

ثانيًا- محدِّدات بناء العلاقة بين الدولتين:

هناك خَللٌ واضح في المحدِّد الإستراتيجي للعلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث لوحظ أنها لم تقم على أساس مؤسسي سليم في ضوء غياب الحوار الإستراتيجي المتَّسق لمواكبة هذه العلاقة وتحفيز تطورها بين الحين والآخر. وتم إرساء العلاقة بين مصر والولايات المتحدة بشكل أكثر استقرارًا في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات. والسؤال هنا: لماذا لم يبدأ الحوار الإستراتيجي إلا بعد بدء هذه العلاقة بخمسة عشر عامًا، ثم تراخى بعد ذلك ليظهر من جديد عام 2006؟ كيف تكون هناك علاقة إستراتيجية بدون حوار، حيث إن غياب آلية الحوار لأكثر من خمسة عشر عامًا بين مصر والولايات المتحدة، قد أسهم في إضعاف استقرار العلاقة والحفاظ على أهدافها والمصالح المتبادلة بينهما، مما أدى إلى «شَخْصَنة» هذه العلاقة[10]. وتكمن المشكلة التي تواجه محاولة وضع حوار إستراتيجي مع الولايات المتحدة في الخلاف بين تصورات الأجهزة المختلفة في مصر عن شكل العلاقات مع الولايات المتحدة، ولذا فلابد

أولًا من الاتفاق حول الإطار النظري لهذه العلاقة من خلال إقامة حوار شامل لممثلي جميع مؤسسات الدولة المصرية، مع دراسة الوثائق المتاحة كافة من مصادر مثل ويكيليكس والوثائق الأمريكية والإسرائيلية والمذكرات السياسية ... إلخ، ووجود فهم واضح وعميق لطريقة تفكير الطرف الآخر ومواقفه، وتوسيع العلاقات لإقامة علاقة مجتمعية من خلال المعرفة الجيدة بتوجهات المجتمع المدني ومراكز الفكر، خاصة في وجود أطراف فاعلة عديدة في العلاقة، مثل تركيا والمملكة العربية السعودية، والتراجع النسبي في الدور الإقليمي لمصر في بعض الأحيان منذ عام 2011، وتداعيات ذلك على علاقتها بالولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة[11].

ويتطلب دوام العلاقة الإستراتيجية نوعًا من التوافق في المصالح المتبادلة بين البلدين، والتي يمكن تحديدها في[12]:

1- المصالح الأمريكية:

- الحفاظ على السلام المصري - الإسرائيلي.
- الحفاظ على مزايا المرور في قناة السويس وفي الأجواء المصرية.
- الحفاظ على التعاون مع الجيش المصري ومكافحة الإرهاب.

2- المصالح المصرية:

- تحديث القدرات العسكرية المصرية وتطويرها.
- الحفاظ على قدر من التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط.
- دعم دور مصر الإقليمي والدولي.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تحصل على هذه المزايا بصورة متناقصة، نظرًا لثبات قيمة المكون العسكري لسنوات طويلة إزاء الزيادة المستمرة لأسعار

السلاح، وارتفاع معدلات التضخم. كما نجحت الولايات المتحدة في فصل العلاقة بينها وبين مصر عن العلاقة بينها وبين إسرائيل، بمعنى أنه في بداية العلاقة كان هناك اتفاق على الاحتفاظ بنسبة 2 إلى 3 من المساعدات العسكرية بين مصر وإسرائيل، وهو ما تم التغاضي عنه تمامًا لاحقًا.

وفي حين أن العلاقة الثلاثية بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل تفرض احترام مجموعة من المصالح الحيوية لكل طرف، إلا أن الولايات المتحدة اتبعت - في الكثير من الأحيان - سياسات تتناقض مع أسس هذه العلاقة، خاصة في ما يتعلق بالتوازن العسكري في المنطقة. وفي الوقت نفسه قامت مصر بحجب ما كانت الولايات المتحدة تأمل في الحصول عليه فيما يخص القواعد العسكرية وتطوير قدرات الجيش المصري في اتجاه التصدي للإرهاب، وذلك ضمن أشياء أخرى.

ويمكن القول بصفة عامة - بعيدًا عن مجموعة من الأهداف والرغبات التي لم يتم تلبيتها بالنسبة للطرفين - : إن القاهرة وواشنطن قد تعاملتا بواقعية وبشكل عملي مع مساحات التوافق والاختلاف بينهما، رغم أنه لا يزال هناك قدر كبير من الشعور بالإحباط والغموض في العلاقة. ولا شك أن الأمر يستوجب الاهتمام بإقامة حوار منتظم يتسم بالشفافية والمصارحة، للحفاظ على استدامة العلاقة المستقرة بين البلدين.

ثالثًا- العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بعد 2011:

تؤثر مصر منذ قرون في الأيديولوجيات السياسية والدينية في المنطقة الإقليمية ككل، فضلًا عن ثقافتها الشعبية المنتشرة بين أغلب شعوب المنطقة، وهو ما عاد على العلاقات المصرية الأمريكية بفائدة على الولايات المتحدة وذلك بالإفادة من دورها القيادي في المنطقة، ففي خلال الحرب الباردة وبعدها كانت

العلاقات المصرية الأمريكية الجيدة تحسم مواقف عديدة من شأنها التقليل من تأثير الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، والسعي لتحقيق سلام عربي إسرائيلي، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية السياسية. وقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية معونات إلى مصر تعد من أكبر المعونات المقدمة لأية دولة عربية أخرى في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا[13]، حيث تقدر المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لمصر بـ 65 مليار دولار، وتشمل المعدات العسكرية منها 40 مليار دولار وحدها، وذلك في الفترة بين 1979 إلى 2009، هذا على الرغم من الرؤية المغايرة للولايات المتحدة نحو مصر في مجالات حقوق الإنسان والحقوق السياسية[14].

إجمالي المقدَّم من المساعدات الأمريكية (بالدولار الأمريكي)[15]

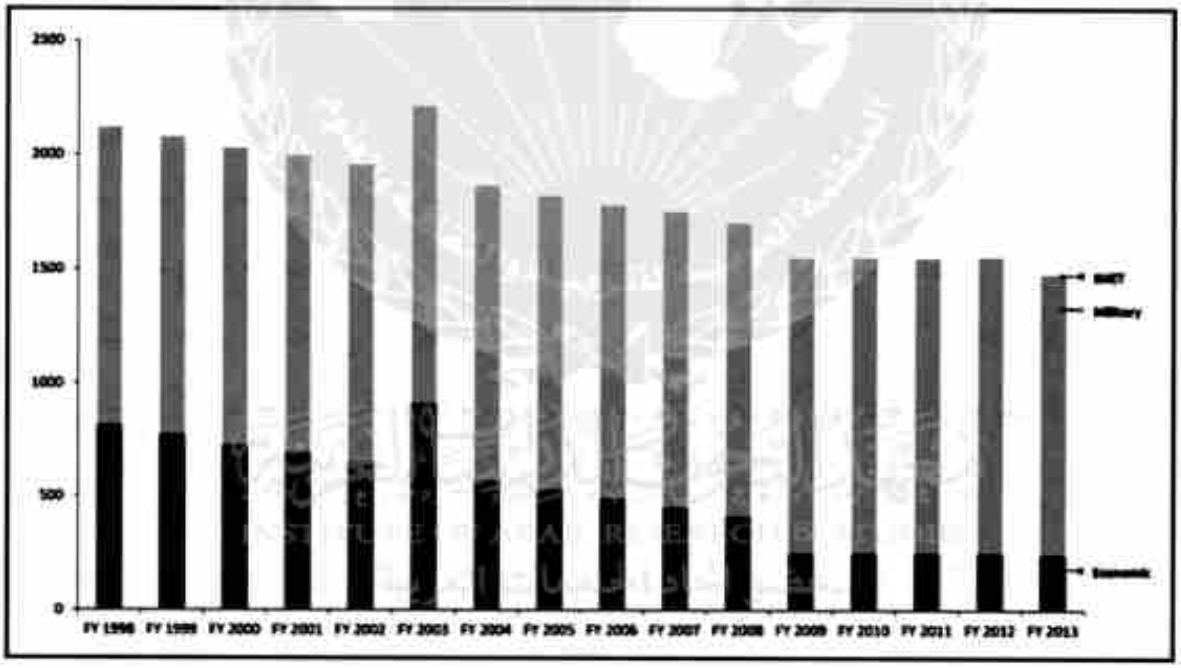

بالإضافة إلى ذلك، هناك عدَّة أسباب أخرى، منها: أن مصر تمثل الصوت المعتدل في المجالس العربية، تتأثر بها وتعتمد عليها دول الجوار في الكثير من القرارات، حيث كان للرئيس الأسبق محمد حسني مبارك مقترحات مختلفة قدمها

إلى مفاوضين سوريين ولبنانيين وأردنيين وفلسطينيين وغيرهم، ومن ضمنها الحفاظ على معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية. وكذلك تدعم الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها بالمنطقة أو ما يطلق عليهم «الأصدقاء الإقليميون» بعلاقاتها الجيدة مع مصر، ومثال على ذلك، حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث تعاونت القوات المسلحة المصرية مع القوات المسلحة الأمريكية في تحرير الكويت، واشتركا في عدَّة مناورات عسكرية في شبه الجزيرة العربية بين عامي 1990 و1991[16].

ومع ظهور خطر داعش «تنظيم الدولة الإسلامية» في الشرق الأوسط، بات على الولايات المتحدة أن تتخذ من مصر شريكًا لمعاونة التحالف العالمي لمواجهة داعش، والذي تقوده الولايات المتحدة، وبالرغم من عدم انتشار خطر الإرهاب في مصر مثل ليبيا وسوريا والعراق، إلا في بعض المناطق كشبه جزيرة سيناء التي زادت فيها الهجمات الإرهابية بعد عدم إكمال الرئيس السابق محمد مرسي فترة حكمه الأولى في 2013، ولكنها تشكل تهديدًا إرهابيًا قويًا يستهدف قوات الأمن المصري، ومن الممكن أيضًا أن يهدد أمن إسرائيل عن طريق إطلاق هجمات ضدها من سيناء، ويتوقع من واشنطن تقديم المساعدات المطلوبة للكشف عن الأنفاق المحفورة تحت الأرض على الحدود المصرية، والتي من خلالها يمكن أن يتم تهريب الأسلحة والمواد المتفجرة والإرهابيين، كما يتوقع من حكومة ترامب الجديدة اقتراح محاربة الإرهاب في ليبيا الدولة المجاورة لمصر، والتي تعبر من خلالها العديد من الأسلحة المستخدَمة في العمليات الإرهابية[17].

وفي خضم التغييرات السياسية التي وقعت في مصر بعد عام 2011، اهتزت العلاقات المصرية الأمريكية، ورأى العديد من المصريين أن الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك قد خلف منصب الحليف للولايات المتحدة، كما أنها لم

تستطع أن تتخذ من القيادات التالية لها، سواء المجلس العسكري أو الرئيس السابق محمد مرسي أو الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي أصدقاء لها ولمصالحها، فقد فقدت الولايات المتحدة علاقاتها المتوازنة مع الجانب المصري الممتدة لأكثر من أربعة عقود، وبالتالي أُجبرت الولايات المتحدة على إعادة ترتيب أولوياتها. كذلك كان صناع القرار في الولايات المتحدة يحتاجون إلى فهم كل النتائج والبدائل المحتملة والمتاحة، للحفاظ على علاقاتها بمصر، والتفكير في دور الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بعد التطورات التي وصل إليها[18].

المطلوب من المساعدات الأمريكية لمصر من 2011-2017 (بالدولار الأمريكي)[19]

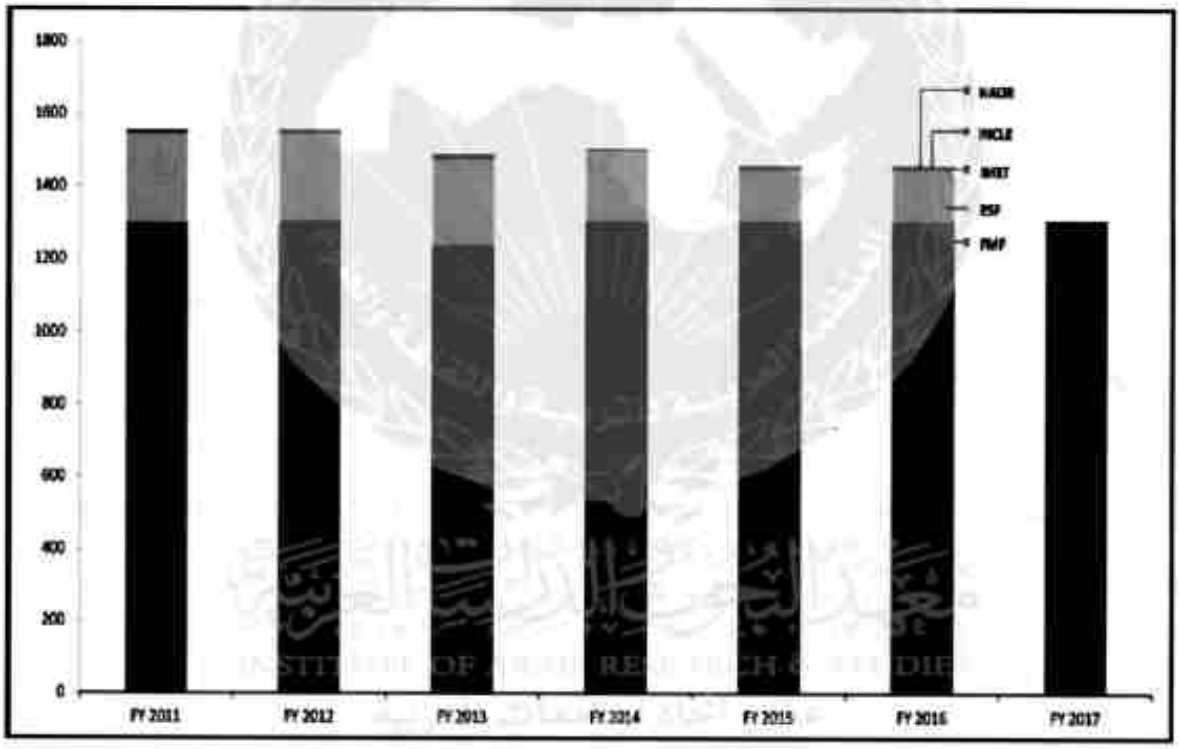

وفي الأشهر القليلة التالية على تنحي الرئيس محمد حسني مبارك، قامت إدارة الرئيس باراك أوباما بالتركيز على زيادة التواصل مع القوى السياسية الجديدة، والعمل مع الجهات الفاعلة التقليدية في الدولة، لضمان الانتقال الديمقراطي للسلطة، حيث استمر التعاون العسكري المصري - الأمريكي خلال حكم

المجلس العسكري الذي استمر 16 شهرًا، كما قدمت المساعدات لدعم استقرار الاقتصاد في مصر. وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية المصرية في عام 2012، بعد فوز الرئيس السابق محمد مرسي بالرئاسة في أولى التجارِب الديمقراطية بعد 2011، وهو أحد أبرز الشخصيات في جماعة الإخوان المسلمين في مصر، توخت إدارة أوباما الحذر في التعامل مع الحكومة المصرية الجديدة، حيث حاولت تحقيق التوازن في تعاملاتها بما يتعلق بمصالحها بين الجيش المصري وبين القادة المدنيين على رأس الحكومة المنتخَبة ديمقراطيًا. وفي الأسابيع القليلة التي سبقت إنهاء فترة حكم الرئيس محمد مرسي، أبدى المسؤولون الأمريكيون قلقهم إزاء الوضع الأمني والاقتصادي في مصر، ورغبوا في الحفاظ على الحكم الحالي وبمشاركة الأطراف كافة في حوار سياسي شامل لمناقشة الأوضاع[20]. وعلى إثر ذلك اتهم العديد من الأشخاص في مصر الولايات المتحدة بمحاباة السلطة في مصر ضد الإرادة الشعبية، وخاصة بعد إلقاء السفيرة الأمريكية في مصر «آن باتريسون» خطابًا أعربت فيه عن شكوكها بخصوص الاستقرار في مصر. وبعد ذلك عبَّر أوباما عن قلقه تجاه ما أسماه «السياسات المستقطِبة في مصر»، مؤكدًا على عدم مساندته لأي من الأحزاب أو الجماعات السياسية في مصر، وبدأ في مراجعة مطولة لسياسات الدعم الخارجي الأمريكي إلى مصر على أساس القانون الأمريكي. وبالفعل ألغت إدارة أوباما عدَّة تدريبات عسكرية مشتركة مع مصر (عملية النجم الساطع)، وكذلك أوقفت تسليم معدات عسكرية (طائرات من طراز F-16s)، كما ألغت التحويلات النقدية المخططة للمعونة الاقتصادية[21].

ومع استمرار الهجمات الإرهابية في مصر غيرت الإدارة الأمريكية موقفها تجاه الاتفاقات العسكرية والاقتصادية مع مصر، التي تم تعليقها منذ أكتوبر 2013، حيث أعلن البيت الأبيض في 31 مارس 2015، بعد مكالمة بين الرئيس

السيسي والرئيس أوباما، تعهد الإدارة الأمريكية برفع المساعدات إلى 1,3 مليار دولار، مع تحديث وإعادة صياغة للمساعدات العسكرية الأمريكية المستقبلية لمصر مع بداية السنة المالية 2018، وسيتم تقسيم المساعدات الأمنية إلى مصر أربع فئات (مكافحة الإرهاب، أمن سيناء، أمن الحدود، الأمن البحري)، والعمل على استدامة نظام التسليح الموجود بالفعل في مصر، بحسب البيان الصحفي الوارد عن مجلس الأمن القومي (NSC)، بواسطة Bernadette Meehan[22].

رابعًا- الانتخابات الأمريكية وتأثيرها على علاقة الدولتين:

شابت العلاقات الدبلوماسية المصرية الأمريكية اضطرابات خلال السنوات الثلاث الأخيرة مع إدارة أوباما، إلا أنه في خضم الانتخابات الرئاسية الأمريكية في 2016، أشاد دونالد ترامب - المرشح المحتمل آنذاك - بشخصية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وأشار إلى رغبته في تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين إذا تم انتخابه. وتوقّع مسؤولون أمريكيون ميل إدارة ترامب للتعاون مع الجانب المصري بصورة أكبر من إدارة أوباما.

وفي وسائل الإعلام المصرية، تناولت التقارير المختلفة سعي الرئيس المصري لاستعادة الحصول على بعض المعدات العسكرية الأمريكية كالمعدات الدفاعية، وزيادة المساعدات الأمريكية لمصر، وكذلك إقناع الولايات المتحدة بإدراج جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية. وفي الوقت ذاته سعت إدارة ترامب لتقوية جهود مصر لمواجهة خلايا الإرهاب، وخاصة في سيناء، ومشاركتها في تحالف جديد يرتكز على الحفاظ على الأمن الجماعي للدول العربية[23]، وزيادة نشاطها في إرساء السلام في المنطقة، ومحاولة صنع سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتحمل كل هذه التعبيرات ملامح مبكرة لعلاقات الولايات المتحدة مع مصر، والتي تتوقف على التطورات الحادثة بين كلا البلدين ودول الشرق الأوسط.

ويحكم مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين العديد من النقاط، منها[24]:

- موقف إدارة ترامب من قرار إدارة أوباما السابقة في مارس 2015 بشأن إعادة صياغة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، وكذلك قرار التخلص التدريجي من «تمويل التدفقات النقدية» لشراء مصر المعدات الأمريكية.

- ماهية الشروط الإضافية التي يمكن للكونجرس الأمريكي فرضها على المساعدات الأمريكية لمصر.

- قوة الدعم الشعبي لإدارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في ظل استمرار الصعوبات الاقتصادية، وارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة العملة المصرية، وأيضًا في ظل الحوادث الإرهابية في المناطق الحضرية وشبه جزيرة سيناء.

- ماهية الدور الذي تلعبه مصر في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، التي تشكل أولوية في قضايا الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ودائمًا ما تأتي نتيجة الانتخابات الأمريكية لتثير التساؤلات حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي ما يتعلق باستشراف هذه العلاقات يمكننا توضيح الحقائق الآتية[25]:

- تبنى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سياسة عامة عنوانها «أمريكا أولًا»، وبالتالي سيكون تركيز الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديًا على الداخل، وهو ما ظهر من خلال اصطدام إدارة ترامب مع ألمانيا والصين والمكسيك في قضية حماية التجارة، وكذلك منع المهاجرين المكسيكيين من دخول الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا ستكون إدارة ترامب شديدة الحرص في ما يتعلق بضخ المزيد من المعونات لصالح مصر.

- السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية تركز على ما يسمى «الدولار القوي»، وبالتالي اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع سعر الفائدة، من أجل جذب المزيد من الاستثمارات، حيث يشهد الاقتصاد الأمريكي حالة من الانتعاش منذ عام 2016، وبدايات عام 2017، تمثلت في انخفاض معدل البطالة لأقل من 11٪.

- ستكلف السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية مصر أعباء اقتصادية لا تناسب ظروفها الراهنة، حيث إن ارتفاع الدولار يعني استمرار انخفاض قيمة العملة المصرية التي تعاني من تراجع شديد تجاوز نسبة 100٪ منذ نوفمبر 2017، وكذلك سوف يستمر البنك المركزي المصري في رفع سعر الفائدة، وذلك تواكبًا مع السياسة النقدية الأمريكية، ويرجع ذلك إلى ارتباط الاقتصاد المصري بالدولار بوصفه عملة دولية في تسوية التعاملات الخارجية كافة.

- لم تعد المعونات الخارجية وحدها كافية لمعالجة المشكلات الاقتصادية لمصر، بسبب كون السياسة الاقتصادية لا زالت بعيدة عن بناء قاعدة إنتاجية، وتعتمد على المعونات الخارجية لتسيير الأوضاع المعيشية والوفاء بمتطلبات النشاط الاقتصادي، لذلك لازالت قيمة الناتج المحلي ومعدلات نموّه محدودة.

وبناء على ما سبق، سوف تظل العلاقات الاقتصادية لمصر والولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب على ما هي عليه، من معونات محدودة بسقف 1,25 مليار دولار، منها مليار دولار معونة عسكرية، ولكن في أحسن الأحوال قد تشهد زيادة ولكنها لن تكون مؤثرة. وكذلك الاستثمارات الأمريكية ستظل في إطار استخراج النفط، ولن تتحول إلى المجالات الإنتاجية في قطاعات الزراعة أو الصناعة، كما لن يتم توطين تكنولوجيا أمريكية في بيئة الاقتصاد المصري، كما أن ملف العلاقات التجارية سيكون أسير القمح وبعض المعدات والآلات الأمريكية، مقابل الملابس الجاهزة والقطن الخام من مصر.

إلا أنه في المقابل قد تتجه المساعدات الأمريكية لمصر خلال هذه الفترة لتقديم بعض المساعدات، أو تمويل بعض المشروعات في قطاع الخدمات، كالسياحة والعقارات والموانى، أو القطاع المالي، لتبقى الإستراتيجية الأمريكية في العلاقات الاقتصادية مع مصر كما هي[26].

خامسًا- فعاليات زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على العلاقات المتبادلة:

كانت زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للولايات المتحدة هي الأولى له منذ تولّيه منصبه في 2014، فقد كان الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك آخر رئيس يزور البيت الأبيض في 2010، وقد سبق تلك الزيارةَ لقاءٌ ثنائي بين الطرفين في سبتمبر في نيويورك في أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية[27]، ويُعَدُّ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أول رئيس عربي يهنئ الرئيس دونالد ترامب على فوزه في الانتخابات الأمريكية، وفي أثناء التخطيط للزيارة لم تكن قضايا حقوق الإنسان مدرَجة للمناقشة، فلم يكن لدى القائدين الكثير للحديث عنه حول ذلك الموضوع، بل كانا يركزان على قضايا معالجة التطرف الإسلامي، حيث تعهد ترامب بالقضاء على الإرهاب والتطرف الإسلامي في كل بقاع الأرض، كما وعد الرئيس السيسي باستئصال خلاياه ومكافحته بقوة[28].

وأظهر ترحيب البيت الأبيض بزيارة الرئيس السيسي العديد من الاختلافات بين إدارتي ترامب وأوباما، حيث أبدت الإدارة السابقة برئاسة أوباما ترحيبها بوصول جماعة الإخوان المسلمين إلى سُدَّة الحكم في مصر، على عكس ما قدمته إدارة ترامب من ترحيب بانتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيسًا لمصر، كما أنها قد تذهب لإدراج جماعة الإخوان كمنظمة إرهابية، بالإضافة إلى أن هناك تباينًا في القرارات التي أصدرها أوباما لإعادة صياغة المساعدات الأمريكية

المقدمة إلى مصر، والتي لم يتم تخفيضها رسميًّا، وبين ما تتطلع إليه إدارة ترامب، حيث ترى أن تلك المساعدات التي تقدر بـ 1,3 مليار دولار يمكنها مساعدة الجيش المصري في مواجهة الإرهاب في سيناء وعلى الحدود مع ليبيا، وترى أن زيادة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر تعد أمرًا ملحًّا في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها، فقد تلقت مصر 61 مليون دولار العام الماضي، بخلاف المساعدات العسكرية التي تلقتها كاملة، و26 مليونًا لدعم الاقتصاد المباشر، والتقليل من مقدار تلك المساعدات يمكنها أن تقلل مصداقية ترامب مع مصر، وخصوصًا مع حاجة مصر لتلك المساعدات[29].

وقد عكست تلك الزيارة علاقات جيدة بين الحكومتين في الولايات المتحدة ومصر، حيث ذكر ترامب «أنه يقف وراء مصر والشعب المصري كثيرًا»، وقال للرئيس المصري: «إن لديك صديقًا وفيًّا وحليفًا عظيمًا في الولايات المتحدة الأمريكية»، كما أشار إلى خططه الخاصة بزيادة نفقات البنتاجون للمساعدة في القضاء على الإرهاب في العالم، كما أنه يعمل على تجديد الجيش الأمريكي على مستوى عالٍ. ورد الرئيس المصري: «إنه يعرب عن تقديره العميق وإعجابه بشخصية ترامب الفريدة، وأنه يقف مواجهًا بشدة تلك الأيديولوجية الشيطانية»[30].

سادسًا- تأثير القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية على علاقات الدولتين:

لقد جاء قرار ترامب الأخير تفعيلًا لقانون نقل السفارة الأمريكية Jerusalem Embassy Act of 1995، الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في 23 أكتوبر 1995[31]، الذي يقضي بالبدء في إنشاء سفارة أمريكية في مدينة القدس بديلًا عن الموجودة في تل أبيب. فطوال العقود الماضية وخلال فترات جميع الرؤساء الأمريكيين بداية من الرئيس الأسبق بيل كلينتون، والذي خرج في عهده قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية للقدس، مرورًا بجورج بوش

وباراك أوباما تم إصدار قرارات بتأجيل تنفيذ نقل السفارة كل 6 أشهر بشكل متعاقب، حتىٰ جاءت خطوة دونالد ترامب والتي عمل علىٰ تأجيلها كسلفه في يونيو 2017 بحجَّة إعطاء فرصة للتوصل إلىٰ اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أنه قرر أخيرًا بعد مضي الستة أشهر بالشروع في تنفيذ ذلك القرار[32].

وهنا أعربت مصر في بيان رسمي صادر عن وزارة الخارجية، عن استنكارها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعترافَ بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارتها إليها، ورفضها لأية آثار مترتبة علىٰ ذلك، وأكدت مصر علىٰ أن اتخاذ مثل هذه القرارات الأُحادية يعد مخالفًا لقرارات الشرعية الدولية، ولن يغير من الوضعية القانونية لمدينة القدس بوصفها واقعة تحت الاحتلال، وعدم جواز القيام بأية أعمال من شأنها تغيير الوضع القائم في المدينة.

وذكر بيان الخارجية المصرية أن: «العديد من قرارات الشرعية الدولية بشأن القدس، ومن أهمها قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967، الذي نص علىٰ الانسحاب من الأراضي التي احتُلَّت في عام 1967، ومن ضمنها القدس، والقرار رقم 478 لعام 1980 بشأن رفض قرار الحكومة الإسرائيلية ضم القدس واعتبارها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل، والقرار رقم 2334 لعام 2016 بشأن عدم اعتراف المجلس بأية تغييرات تجريها إسرائيل علىٰ حدود عام 1967 - ومن ضمنها القدس - بغير طريق المفاوضات، فضلًا عن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والتي تطالب جميعها بضرورة احترام الوضع القائم تاريخيًّا في القدس بحسبانها تمثل الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي»[33].

وأعرب بيان وزارة الخارجية عن قلق مصر البالغ من التداعيات المحتملة لهذا القرار علىٰ استقرار المنطقة؛ لما ينطوي عليه من تأجيج مشاعر الشعوب العربية والإسلامية، نظرًا للمكانة الروحية والثقافية والتاريخية الكبيرة لمدينة

القدس في الوجدانين العربي والإسلامي، فضلًا عن تأثيراته السلبية للغاية على مستقبل عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي تأسست مرجعياتها على اعتبار أن مدينة القدس تعد إحدى قضايا الوضع النهائي التي سيتحدد مصيرها من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية.

كما نوَّه البيان إلى مخاطر تأثير هذا القرار على مستقبل عملية السلام، لا سيما الجهود المبذولة لاستئناف التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بهدف تحقيق السلام العادل والشامل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وعلى جانب آخر تواجه العلاقات المصرية الأمريكية الآن وضعًا صعبًا في ضوء التحركات المصرية في مجلس الأمن لحشد التأييد الدولي في مواجهة قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بالاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، وما تبع ذلك من اضطرار واشنطن لاستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن، لمنع تمرير مشروع قرار مصري كان يطالب بالاحتفاظ بالوضع الحالي للقدس بوصفها مدينة فلسطينية تخضع للاحتلال، وأيضًا تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار في هذا المعنى ذاته، وما تلاه من تأجيل لزيارة كان معدًّا لها سلفًا من جانب نائب الرئيس الأمريكي مايك بينس إلى القاهرة[34].

كل هذه الأمور تشير إلى توتر العلاقات بين البلدين، خاصة في ضوء تهديدات المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة للدول التي صوتت ضد القرار الأمريكي، لكن يتعين علينا تذكر أن العلاقات بين القاهرة وواشنطن ليست عابرة، بل هي علاقة ثابتة وقائمة على عدد من الأسس التي يدركها مسؤولو الدولتين، ولديهم إدراك أيضًا لطبيعة اهتمامات كل دولة، وهناك احترام قائم

ومتبادل، ولم يتأثر بأي حادث، وبالنظر لهذا الأمر، فالإدارة الأمريكية تعلم جيدًا أن الموقف المصري لم يتغير، ويعد من أسس السياسة المصرية خاصة في ما يتعلق بدعم الشعب الفلسطيني والإسهام في حل هذا الصراع على أسس الشرعية الدولية، وعلى مرجعيات قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والتوافق الدولي على حل الدولتين، وهو موقف تعلمه جيدًا واشنطن، وتم التأكيد عليه لترامب قبل أن يصدر قراره بشأن نقل السفارة الأمريكية، وشرح الموقف برمَّته لهم، وأن الحفاظ على احتمالات التوصل إلى تسوية من خلال الولايات المتحدة كوسيط يتطلب أن تراجع واشنطن موقفها؛ لذلك لا يمكن لأحد الادعاء أن الموقف المصري الأخير هو وليد اللحظة، وأنه صدم الإدارة الأمريكية لاعتباره موقفًا مبدئيًا[35]. فموقف مصر من القضية الفلسطينية لا يتناقض مطلقًا مع إيمانها بأن علاقاتها مع الولايات المتحدة إستراتيجية؛ لأنها دائمًا تفصل بين العلاقة الثنائية ومسارها وبنائها على المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، وبين قضايا قد تتفق أو تختلف عليها مع واشنطن، لذلك يمكن القول: إن هذه العلاقة الاستراتيجي لا تتأثر بالاختلاف في وجهات النظر، بل هي دافع للمزيد من الحوار والتواصل وطرح الرؤى بين الدولتين، حتى يمكن الوصول إلى نقطة من التفاهم المشترك حول كيفية إدارة أي نوع من الاختلاف، خاصة أن العلاقة بين مصر والولايات المتحدة على قدر من التشعُّب والعمق، ومن العناصر المختلفة التي تجعل الطرفين حريصين على أن يسيرا بها في منحنى من الإيجابية، دون أية تأثيرات سلبية أخرى قد تطرأ؛ لأن العلاقة الإستراتيجية تقتضي هذا القدر من التواصل والتفاهم، وتحديد نقاط التوافق والاختلاف وكيفية إدارة هذا الاختلاف؛ حفاظًا على أهمية العلاقة، وهو ما تقوم به مصر حاليًا في إدارتها للعلاقة مع واشنطن[36].

- محددات الموقف المصري تجاه الولايات المتحدة في ضوء هذا القرار:

في ما يتعلق بموقف مصر من قرار نقل السفارة الأمريكية وملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، يدرك صانع القرار المصري أن الولايات المتحدة بحكم علاقتها الدولية والإقليمية ومع إسرائيل واتصالها بالسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد توافرت لديها كل العوامل لتكون في وضعية الوسيط والمقدِّم للأفكار لحل جمود الصراع وكسْره، حتىٰ وإن كانت منحازة لإسرائيل علىٰ طول الخط، لكنها طرف لا يمكن تجاهله؛ لأن دولة بحجم الولايات المتحدة واتصالها بالقضية يجعلها دائمًا في موضع قادر علىٰ التأثير والعمل، لذلك هناك دومًا تنسيق مصري أمريكي علىٰ طول الخط، في سبيل الوصول إلىٰ تحقيق السلام بالمنطقة من خلال الاستجابة لمتطلبات تحقيق الأمن والاستقرار، وأيضًا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتنفيذ التوافق الدولي من حيث إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، فهذا هو الهدف الأكبر الذي تسعىٰ له مصر، وتحاول تحقيقه من خلال نسج علاقات متشابكة مع واشنطن حتىٰ تصل إلىٰ الصيغة الأفضل للسلام[37].

من هذه الزاوية تدير مصر علاقاتها مع الولايات المتحدة، في إطار من التكامل والتنسيق والتشاور المستمر، وهو ما عضد من حجم العلاقات بين الدولتين للصمود أمام كل المؤثرات والضغوط، وأيضًا أمام تغيير التركيبة السياسية للإدارة الأمريكية، مِن ما منح العلاقة قوة وصلابة لا يمكن تخيل تعرضها للتأثيرات السلبية بسهولة، وهو ما يؤكد أن أي حديث عن توتر أو جمود حالي في العلاقة، هو حديث لا يتوافق مطلقًا مع الواقع علىٰ الأرض، فكل المؤشرات والشواهد تعطينا نتيجة نهائية مفادها أن التواصل مستمر وبالقوة ذاتها.

- تداعيات قرار نقل السفارة الأمريكية للقدس على العلاقات البلدين:

هناك نقطة محورية يجب دراستها بعناية، وهي العلاقات العربية المشتركة مع الدولة الأمريكية وكيفية الموازنة بين القضية الفلسطينية والمصالح المشتركة مع الدولة الأمريكية، وفي ظل قيام نائب الرئيس الأمريكي مايك بينس بزيارة مصر في أواخر ديسمبر (كانون الأول) 2017 ظهر سؤال: كيف ستواجه الحكومة المصرية نائب الرئيس الأمريكي «بينس» بعد ما وجه الرئيس الأمريكي وزارة خارجيته أوائل ديسمبر ببدء التحضيرات لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس؟

وأحدثت زيارة «مايك بينس» لغطًا سياسيًا كبيرًا، حيث إن الإدارة الأمريكية قد أعلنت عن زيارته للقاهرة قبل إعلان نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهذا يوضح مدى تفهم الحكومة الأمريكية خطورة هذا القرار على العلاقات المصرية الأمريكية، فبينما كان ينوي نائب الرئيس الأمريكي زيارة القاهرة لمناقشة مواضيع عدة، فوجئ برفض لقائه بشيخ الأزهر الشريف، كما أعلنت الكنيسة الأرثوذكسية أيضًا رفض لقائه، مع احتمالية رفض بعض الجهات الحكومية مقابلته أيضًا، مع العلم أن الهدف من الزيارة كما تم إعلانه هو «مناقشة مكافحة اضطهاد الأقليات الدينية، بما في ذلك المسيحيين، في الشرق الأوسط»، ومناقشة القضايا الأمنية مع الرئيس عبد الفتاح السيسي[38].

ومن ثَمَّ فإن رفض الإمام الأكبر شيخ الأزهر ورفض الكنيسة الأرثوذكسية مقابلة بينس كان على أُسس دينية وعاطفية نتيجة لما تسببت فيه الدولة الأمريكية من انتهاك لحقوق الفلسطينيين، لكن صانع القرار المصري يتعامل مع هذا الموضوع بشكل سياسي؛ ذلك أن مثل هذه القضايا لا تُحَلُّ بالرفض أو المقاطعة بل بالنقاش، خاصة أن هناك تحركًا عربيًا ومساعي لبلورة

قرار عربي وفقًا لما جاء في اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب، عقد لمناقشة تداعيات قرار الرئيس الأمريكي حول القدس.

من هنا طلبت القاهرة تعديل موعد زيارة بينس ليكون في يناير 2018 ضمن جولة للشرق الأوسط تضم كلًّا من مصر والأردن وإسرائيل[39]. وقد استقبلت القاهرة في 10 من يناير 2018، وفدًا أمريكيًّا رفيع المستوى قادمًا على طائرة خاصة من اليونان في زيارة لمصر للإعداد لزيارة «بينس» نائب الرئيس الأمريكي لمصر، وضم الوفد الأمريكي 20 من كبار العاملين بمكتب نائب الرئيس الأمريكي، حيث قام الوفد فور وصوله بتفقد المواقع المخصصة لاستقبال «بينس» والطائرة الخاصة به، وتحديد موقعها بأرض المهبط والبوابات والطرق التي سيمر بها الموكب وطرق تأمينها[40].

وكذلك تم توسيع جدول الأعمال، ليشمل موضوع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومناقشة تداعيات القرار الأمريكي والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتأثيره على حل الدولتين وعلى المنطقة، بالإضافة إلى مناقشة موضوع المعونة الأمريكية، وقرار قطع 290 مليون دولار منها، وبحث إمكانية استعادة الأموال المقطوعة مرة أخرى، والتعاون مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

وعلى النحو نفسه، دارت مباحثات حول وجود استنفار من قِبَل التكفيريين في شمال سيناء؛ جراء نقل السفارة الأمريكية إلى القدس مما سيزيد عملية دعم الإرهابيين من قِبَل الدول الداعمة لهم[41]، وعليه تأتي أهمية تكليف الرئيس عبد الفتاح السيسي للفريق محمد فريد حجازي بالقضاء على الإرهاب بسيناء خلال ثلاثة أشهر. وقد استبعد محللون أن يسهم قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في توقف العلاقات التجارية

أو تعطيل الاتفاقيات التجارية بين القاهرة وواشنطن، كون الولايات المتحدة تعد أكبر مستهلك في العالم[42].

سابعًا- مؤشرات حول مستقبل علاقات الدولتين:

يعتقد كثير من المحللين أن الجانب المصري لا ينبغي أن يتوقع الكثير من الاختلاف في السياسة الأمريكية في المنطقة. حيث يرون أن: «من مصلحة الإدارة المصرية الحالية أن تكون علاقاتها مع الولايات المتحدة مقتصرة على أساس الأمن فقط، وعلى أساس مكافحة الإسلام السياسي»، مؤكدين أن ترامب مهتم أيضًا بالتعاون الأمني مع مصر، نظرًا لدورها في احتواء داعش وحماس[43].

وعن نقاط الاختلاف بين دونالد ترامب وسلفه باراك أوباما حول المنطقة، فمن المستبعد أن يعيد ترامب الانخراط في الشرق الأوسط بسبب القيود المالية، فالدور الإمبراطوري للولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى عالمية لم يعد كما كان، فترامب سيواصل - على الأرجح - مسار العلاقات الخارجية لأوباما من خلال عدم الانخراط بشكل كبير فيها، مع إعادة بناء التحالفات الإقليمية التي كانت أقل أهمية بالنسبة إلى أوباما، بما في ذلك العلاقات مع المملكة العربية السعودية وإسرائيل ومصر.

وعلى ذلك سيحدث تغيير في معظم التوقعات التي كانت تنصبُّ حول دور رجل الأعمال الملياردير ووجهة نظره المثيرة للجدل عن الأقليات والسياسة الخارجية، والشرق الأوسط على وجه التحديد، فترامب لم يكن المرشح الرئاسي الأمثل طوال حملته، ولكن بعد أن وصل فعليًّا للسلطة أصبحت الأمور أكثر تعقيدًا بسبب آلية صنع القرار الأمريكي وعلاقتها بالجانب الشخصي للرئيس في صناعة القرار. ويشير الخبراء إلى أن جميع السيناريوهات لا تزال مطروحة، كما هي الحال مع العديد من القضايا المحلية. وفي نهاية المطاف فلا تزال السياسة الخارجية الأمريكية في بدايات عهد الرئيس دونالد ترامب[44].

ويؤكد العديد من الخبراء أنه على الرغم من أن هناك بالفعل قدرًا كبيرًا من «التنسيق والتوافق» بين البلدين اليوم، «خلافًا لما كانت عليه في وقت أوباما». وبالتالي سيصبح سيناريو «علاقات جيدة وإيجابية مع الولايات المتحدة» أكثر السيناريوهات معقولية، وذلك في ظل «ثقة ترامب الكاملة في نظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وإستراتيجيته المتمثلة في تحجيم الدور الإيراني لصالح الدور السعودي والمصري»، إضافة إلى أن «ترامب يبدو أنه يعتمد أيضًا على مصر لإدارة عملية السلام في الشرق الأوسط».

ومع ذلك، لا يزال هناك سيناريو أقل احتمالًا هو أن «ينقلب ترامب على مصر بسبب التغيرات المفاجئة في معادلة السياسية الخارجية الأمريكية»، وفي هذه الحالة، قد تصبح العلاقات مع مصر باردة مرة أخرى - كما كانت - في ظل إدارة أوباما»[45].

إلا أن هذا السيناريو قد غيرت الأحداث الأخيرة من محدداته، فقد عاد ملفُّ المعونة الأمريكية لمصر ليخيم على العلاقات بين القاهرة وواشنطن من جديد، حيث أثار قرار إدارة الرئيس دونالد ترامب حرمان مصر من مساعدات قيمتها 95,7 مليون دولار، وتأجيل صرف 195 مليون دولار أخرى جدلًا في مصر. وأبدت وزارة الخارجية المصرية استياءها من القرار، واعتبرته بمثابة سوء تقدير لطبيعة العلاقات الإستراتيجية التي تربط البلدين.

وجاءت أزمة خفض المعونة الأمريكية في وقت يزور فيه وفد أمريكي رفيع المستوى برئاسة جاريد كوشنر كبير مستشاري وصهر ترامب، وعضوية كل من جيسون غرينبلات المساعد الخاص للرئيس الأمريكي والممثل الخاص للمفاوضات الدولية، ودينا باول نائب مستشار الأمن القومي للشؤون الإستراتيجية، القاهرة في إطار جولتهم في عدد من دول المنطقة من أجل التباحث بشأن سبل دعم عملية السلام، واستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[46].

وكانت وزارة الخارجية المصرية قد استنكرت في بيان لها قرار الحكومة الأمريكية تخفيض المعونة المخصصة لمصر في مجالات اقتصادية واجتماعية متنوعة. وأعربت عن أسفها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض بعض المبالغ المخصَّصة في إطار برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، سواء من خلال التخفيض المباشر لبعض مكونات الشق الاقتصادي من البرنامج، أو تأجيل صرف بعض مكونات الشق العسكري[47].

ومن جانب آخر يرى الدكتور مصطفى الفقي المسؤول السابق في وزارة الخارجية المصرية أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض المبالغ المخصَّصة لبرنامج المساعدات الأمريكية المقدَّمة لمصر، من خلال التخفيض المباشر لبعض مكونات الشِّق الاقتصادي، أو تأجيل صرف بعض مكونات الشق العسكري «أمر متوقع من واشنطن». وذكر: «أن واشنطن دائمًا ما تلوح بهذا السلاح»، أي «خفض المعونة»، متابعًا: «بها ومن غيرها سنعيش». وأوضح أن خفض المعونة ليس موقفًا سياسيًّا بل هو جزء من سياسة «ترامب»، لتخفيف نفقات أمريكا الخارجية، نظرًا لكونه يفكر بطريقة رجال الأعمال، لافتًا إلى أنه يريد زيادة الدخول الأمريكية والتقليل من نفقاتها الخارجية[48].

الخاتمة:

واجهت العلاقات الأمريكية المصرية العديد من الصعوبات، وخاصة في عهد بارك أوباما الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الديمقراطي، حيث لم يكن هناك تواصل مستمر بين الجانبين، ولم يقم أوباما بدعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قطُّ إلى البيت الأبيض في خلال فترة رئاسته، وعلى العكس، أثنت الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد

ترامب عن الحزب الجمهوري بالقيادة السياسية المصرية، فقد دعم ترامب الرئيس عبد الفتاح السيسي في أثناء حملته الانتخابية وأشاد بسياساته وبشخصه، وقام بدعوته إلى البيت الأبيض بعد فوزه في الانتخابات، ورحَّب الرئيس المصري بهذه العلاقة البناءة، وبادَله الثناء نفسه.

وتأتي أهمية تلك العلاقات في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة العربية بعد الثورات والانتفاضات التي أدت إلى الكثير من التغييرات[49]. وتواجه الإدارة الأمريكية صراعًا كبيرًا بين الحفاظ على الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية والسياسية، وبين دوافع القضاء على الإرهاب الذي بات يشكل تهديدًا لدول العالم كافة، وعلى هذا تواجه الولايات المتحدة تحديًا في سياستها الخارجية نحو الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة، ولا سيما في مواجهة قرارات الإدارة الأمريكية السابقة التي راجعت قوانين المساعدات المقدَّمة إلى مصر تحت دعاوى مختلفة[50].

ومن خلال ما سبق، أصبح على الدوائر الرسمية في مصر مراجعة طريقة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي واجهت معها سنوات من انقطاع الحوار الإستراتيجي والدبلوماسي، وهو ما تأثر به شكل العلاقة الثنائية على مدار سنوات عدة، ويلزم اتخاذ العديد من الخطوات لمحاذاة التطورات المتلاحقة، ولبحث سبل جديدة بشأنها، ومن المحتمل أن تتغير خارطة السياسات الموجهة للشرق الأوسط ككل، في ظل تغير موازين القوة الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال قراءة جيدة للأحداث المستقبلية، والتي ستفصح عنها العلاقات بين الدول والمسارات السياسية العالمية في الوقت القريب[51].

وبشكل عام فإن الإدارة الأمريكية للرئيس دونالد ترامب تدرك حجم الأزمة التي عانت منها علاقتها مع مصر، وترغب في إصلاح هذه العلاقات،

ولكنها ترىٰ أنها قضية ليست ملحَّة علىٰ الأجندة الأمريكية الحالية. ويمكننا تلخيص محاور علاقات الدولتين من خلال ما يلي:

أولًا: إن العوامل الجغرافية والتاريخية قد منحت الدور الإقليمي المصري عبر التاريخ المعاصر قدرًا كبيرًا من الأهمية والمحورية، وذلك انطلاقًا من الأهمية الجيوسياسية لموقع مصر الجغرافي، بالإضافة إلىٰ توافر العنصر البشري بكثافة، وهو الأمر الذي جعل من مصر مرتكزًا أساسيًّا في مختلف التحالفات الإقليمية التي نشأت لمواجهة التهديدات الأمنية للمنطقة. كما كانت مصر عاملًا رئيسًا في اعتدال الجانب العربي في تعاطيه مع قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي. بالإضافة إلىٰ دور مصر في دعم جهود الولايات المتحدة في حربها علىٰ الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

ثانيًا: امتلكت مصر دومًا - وما زالت - القدرة علىٰ احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، وذلك بغض النظر عما ستئول إليه المفاوضات النووية المستمرة مع إيران، وهو الأمر الذي تدركه جيدًا دول الخليج العربي، ويفسر - إلىٰ حد كبير - أسباب منح هذه الدول عدَّة حُزَم من المساعدات المالية لمصر بعد 30 يونيو، إضافة بالطبع إلىٰ علاقات الأخوة والصداقة التي تربط دول الخليج العربية بمصر منذ عقود.

ثالثًا: تتجلىٰ أهمية التعاون الأمني بين مصر وإسرائيل من منظور الحرب الأمريكية علىٰ الإرهاب في منع الجماعات التابعة للقاعدة وغيرها من الخلايا الإرهابية من تحويل شبه جزيرة سيناء إلىٰ قاعدة انطلاق عملياتهم الإرهابية تجاه دول المنطقة وتهديد مصالحها الاقتصادية، إضافة إلىٰ أهمية الدور المصري في توفير الدعم اللازم للجهود الإقليمية لتحقيق انفراجة في عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل.

رابعًا: قد تلعب مصر دورًا رئيسًا - بوصفها بلدًا مسلمًا سُنيًّا معتدلًا - في إعادة التوازن الإثني لسوريا في ظل تدهور الأوضاع هناك.

وإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعلم أن المسار السلبي الذي شهدته العلاقات المصرية - الأمريكية لا يمكن تجاهله، ويجب إطلاق جهود حثيثة في سبيل معالجة أبعاد تلك الأزمة، وذلك عن طريق عملية «إعادة ضبط» العلاقات بين البلدين، وهو الأمر الذي لن يتحقق سوى من خلال إجراء مناقشات مستمرة جادة لتقريب وجهات النظر تجاه تطور الأحداث في مصر ودول الجوار.

*

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد مجامع اللغة العربية

الهـوامش

(1) Look:
- Dunne, Michele, A U.S. Strategy toward Egypt under Sisi, the Carnegie Endowment for International Peace, Washington: DC 20036, June 2014, p.2.
- Sharp, Jeremy M., Egypt: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service (CRS), 24 March 2017, p.14.

(2) Sharp, Jeremy M., Egypt: Background and U.S. Relations, Op. cit, p.16.

(3) Cook, Steven A., "Egypt's Nightmare, Sisi's Dangerous War on Terror", Foreign Affairs, November/December 2016,p.62.

(4) Embassy of the Arab Republic of Egypt, Fact Sheet: Egypt and the U. S. a Strategic Relationship, NW, Washington DC 2008.

(5) محمد السيد سليم ، مصر والولايات المتحدة.. السنوات التكوينية، مجلة المستقبل العربي، العدد 21، 1980/11، ص121.

جيفري أرونسن، واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر 1946- 1956، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، دار البيادر، القاهرة، 1987، ص8.

(6) Mark, Clyde R., Egypt-United States Relations, Congressional Research Service, (The Library of Congress), Order Code: IB93087, 5 May 2003,p.1.

(7) سلوى شعراوي، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات دراسة في موضوع الزعامة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 37.

(8) هاني مرشدي، العلاقات المصرية الأمريكية (ورشة عمل)، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 61، أكتوبر 2013، ص 94 وص 96-98.

(9) Alterman, Jon B.,Making Choices: The Future of the U.S.-Egyptian Relationship, Report, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, DC 20036, August 2016,p.2.

(10) Mattis, James N., "The Middle East at an Infection Point", Center for Strategic and International Studies, April 22, 2016, available at https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/event/160422_Middle_East_Inection_Point_Gen_Mattis.pdf.

(11) Hanna , Michael Wahid and Katulis, Brian, "Preparing for a Strategic Shift on U.S. Policy Toward Egypt", Center for American Progress, November 20, 2013, available at: https://www.americanprogress.org/issues/security/reports/2013/11/20/79754/preparingfor-a-strategic-shift-on-u-s-policy-toward-egypt.

(12) Awad, Mokhtar, "Egypt: Challenges and opportunities for U.S. policy", Testimony before the U.S. House of Representatives Foreign Affairs Committee, Subcommittee on Middle Eastand North Africa, July 15, 2016, available at: http://docs.house.gov/meetings/FA/FA13/20160615/105069/HHRG-114-FA13-Wstate-AwadM-20160615.pdf.

(13) Ignatius, David, "An Egyptian Aid Package, Stuck in a D.C. Labyrinth", Washington Post, July 19, 2013.

(14) Tauber, Lilian, American Values vs. Foreign Policy Interests in Egypt, Sweet Briar College Honors (Summer Research), Faculty Adviser: Dr. Lynn Laufenberg, 2013, p.14-15.

(15) Hawthorne, Amy, "Rethinking U.S. Economic Aid to Egypt", (Washington: Project on Middle East Democracy, 2016), available at http://pomed.org/wp-content/uploads/ 2016/10/Rethinking_US_Economic_Aid_Egypt.pdf.

	Econimc	Militray	IMET	Total
FY 1948-1997	23,288,60	22,353, 50	27,3	45,669,40
FY 1998	815	1,300	1	2,116,00
FY 1999	775	1,300	1	2,076,00
FY 2000	727,3	1,300	1	2,028,30
FY 2001	695	1,300	1	1,996,00
FY 2002	655	1,300	1	1,956,00
FY 2003	911	1,300	1,2	2,212,20
FY 2004	571	1,292,30	1,4	1,864,70
FY 2005	530	1,287,60	1,2	1,818,80
FY 2006	490	1,287	1,2	1,778,20
FY 2007	450	1,300	1,3	1,751,30
FY 2008	411,6	1,289	1,2	1,702,20
FY 2009	250	1,300	1,3	1,551,30
FY 2010	250	1,300	1,9	1,551,90
FY 2011	249,5	1,297,40	1,4	1,548,30
FY 2012	250	1,300	1,4	1,551,40
FY 2013	241	1,234,30	1,7	1,477,00
Total	31,560,00	43,041,50	47,5	74,649,00

(16) Mark, Clyde R., Egypt-United States Relations, op.cit, p.2.

(17) Phillips, James, President Trump's Opportunity to Reset the U.S.-Egyptian Alliance, No. 4676, The Heritage Foundation, Washington: DC 20002, 3 April 2017,p.1.

(18) Alterman, Jon B., Making Choices: The Future of the U.S.-Egyptian Relationship, Ibid, p.2-3.

(19)

	FY 2011	FY 2012	FY 2013	FY 2014	FY 2015	FY 2016	FY 2017
NADR	4.6	4.1	3.45	0	3.6	2,5	0
INCLE	1	1	5	3	1	2	2
IMET	1,28	1.39	0.47	0	1,7	1,8	1,8
ESF	249,5	248	241,03	200	150	150	1,5
FMF	1297,4	1300	1234,26	1300	1300	1300	1300
Total	1553,78	1554.49	1484,21	1503	1456,3	1456,3	1305,3

(20) Al Jazeera Wire Services, "Egypt protesters tear down US embassy flag", September 11, 2012.

(21) Diehl, Jackson, "America Gives Egypt Free Armored Vehicles. Egypt Gives America a Slap in the Face", The Washington Post, May 29, 2016, available at: https://www.washingtonpost.com/opinions/america-gives-egypt-free-armored-vehicles-and-money-egypt-gives-america-a-slap-in-the-face/2016/05/29/b4f5376c-235b-11e6-8690-f14ca9de2972_story.html.

(22) Ibid,

وفي ما يلي قائمة ببعض القرارات الأمريكية المتعلقة بمصر خلال عام 2016:

- المعدات الأمريكية لقوة المراقبين متعددة الجنسيات (MFO): في 16 نوفمبر 2016، أصدر الرئيس أوباما قرار السماح وتوفير المواد الدفاعية وخدمات الدفاع لمراقبين القوة متعددة الجنسيات من أجل تعزيز أمن الولايات المتحدة وتعزيز السلام العالمي.
- إعادة برمجة المساعدات المالية للسنة المالية 2015: في عام 2016، أخطرت إدارة أوباما الكونجرس بأنه يعيد برمجة 108 ملايين دولار من صندوق الضمان الاجتماعي التي كان قد تم تخصيصها لمصر في السنة المالية 2015، ولكنها ظلت غير ملتزمة بأغراض أخرى.
- إدعت الإدارة أن إجراءاتها تعزى إلى استمرار الحكومة في تأخيرات في مصر أعاقت التنفيذ الفاعل لعدّة برامج منها مبيعات الأسلحة، الإخطار: في 7 أكتوبر 2016، والأمن والدفاع.
- وكالة التعاون (دسكا) إخطار الكونجرس حول توجه وزارة الخارجية.
- الموافقة على بيع معدات عسكرية لمصر للتحذير من الصواريخ المشتركة.
- نظام (كموس) لـ أه-64 E أباتشي، أوه-60 بلاك هوك، وتش-47 تشينوك.
- طائرات الهليكوبتر تبلغ قيمتها نحو 81,4 مليون دولار.
- المعونة الاقتصادية غير الملتزم بها: وفقًا لتقديرات الحكومة (غاو) ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية الدولية (أوسيد) بلغت مئات الملايين من الدولارات (460 مليون دولار من عام 2015) في السنة السابق، انظر كذلك:

– U.S., Middle East Allies Explore Arab Military Coalition, Wall Street Journal, February 15, 2017.

(23) Exclusive: El-Sisi urges 'Arab ready force' to confront ISIS, questions if US 'standing by' Egypt, Foxnews.com, March 9, 2015.

(24) US shifts Egypt aid to other countries, Al Monitor, October 16, 2016.

(25) Hawthorne, Amy, "Rethinking U.S. Economic Aid to Egypt", loc.cit.

(26) Diehl, Jackson, "America Gives Egypt Free Armored Vehicles. Egypt Gives America a Slap in the Face", The Washington Post, May 29, 2016, available at: https://www.washingtonpost.com/opinions/america-gives-egypt-free-armored-vehicles-andmoney- egypt-gives-america-a-slap-in-the face/2016/05/29/b4f5376c-235b-11e6-8690-f14ca9de2972_story.html.

(27) BBC, Trump backs Sisi as he seeks to 'reboot' US-Egypt ties, 3 April 2017, available at: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-39478096

(28) Guerin, Orla, Trump era heralds warming of US-Egypt ties, BBC News, 7 February 2017, available at: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-38878679

(29) Zakheim, Dov, Sisi's Meeting With Trump Was a Success, 6 April 2017, available at: http://foreignpolicy.com/2017/04/06/sisis-meeting-with-trump-was-a-success/

(30) Jackson, David, In Egypt meeting, Trump vows to fight terrorism, 4 April 2017, at: https://www.usatoday.com/story/news/politics/2017/04/03/donald-trump-egypt-abdel-fattah-al-sisi/99980248/
(31) Proclamation 9683 of December 6, 2017, 82 FR 58331
(32) Landler, Mark (December 6, 2017). "Trump Recognizes Jerusalem as Israel's Capital and Orders U.S. Embassy to Move". The New York Times. ISSN 0362-4331. December 11,2017.
(33) Hanna, Andrew; Saba, Yousef (December 15, 2017). "Will Trump move the U.S. Embassy to Jerusalem?". Politico. Retrieved December 11, 2017; Gray, Rosie (June 1, 2017). "Trump Didn't Move the U.S. Embassy to Jerusalem—but He Still Might". The Atlantic. December 11, 2017
(34) http://www.sis.gov.eg/Story/121724?lang=en-us
(35) GLADSTONE, Rick (December 21, 2017). "Defying Trump, U.N. General Assembly Condemns U.S. Decree on Jerusalem". The New York Times. December 22, 2017.
(36) Fassihi, Farnaz (December 9, 2017). "Fourteen of 15 Security Council Members Denounce U.S. Stance on Jerusalem". Wall Street Journal. ISSN 0099-9660. December 9, 2017; Beaumont, Peter (December 18, 2017). "US outnumbered 14 to 1 as it vetoes UN vote on status of Jerusalem". The Guardian. 2017-12-19.
(37) Look: Wildman, Sarah (12 December 2017). "Trump's Jerusalem move was supposed to destabilize the entire Middle East. It didn't". Vox. 13 December 2017.
(38) http://www.almasryalyoum.com/news/details/1210192
(39) http://www.wattan.tv/news/228856.html
(40) http://gate.ahram.org.eg/News/1779424.aspx
(41) Callimachi, Rukmini (December 8, 2017). "Terrorist Groups Vow Bloodshed over Jerusalem Decision. ISIS? Less So". The New York Times. ISSN 0362-4331. December 10,2017.
(42) http://www.vetogate.com/2984521
(43) Lima, Cristiano, "Trump Praises Egypt's al-Sisi: 'He's a fantastic guy", Politico, September 22, 2016, available at http://www.politico.com/story/2016/09/trump-praises-egypts-al-sisi-hes-a-fantastic-guy-228560; Donald J. Trump, "Readout of Donald J. Trump's Meeting With Egyptian President Abdel Fattah el-Sisi", Press release, September 19, 2016, available at https://www.donaldjtrump.com/press-releases/readout-of-donald-j-trumps-meeting-meeting.
(44) Setting the Terms for U.S.-Egypt Relations, Center for American Progress, February 21, 2017.
(45) "Trump praises Egypt's al-Sisi: 'He's a fantastic guy", Politico, September 22, 2016.
(46) El-Sheikh, Sarah, US aid cut to Egypt possibly endangers relations: experts, Egypt today, Aug. 23, 2017, available at: https://www.egypttoday.com/Article/2/19002/US-aid-cut-to-Egypt-possibly-endangers-relations-experts.

(47) أعربت وزارة الخارجية المصرية في نص البيان الصادر عنها ردًّا على هذا القرار عن أسفها قائلة: «إن مصر تعتبر هذا الإجراء تحركًا يعكس سوء تقدير لطبيعة العلاقة الإستراتيجية بين البلدين على مدار عقود طويلة، واتباع نهج يفتقر للفهم الدقيق لأهمية دعم استقرار مصر ونجاح تجربتها، وحجم وطبيعة التحديات الاقتصادية والأمنية التي يواجهها الشعب المصري، وخلط للأوراق بشكل قد تكون له تداعياته السلبية على تحقيق المصالح المشتركة المصرية الأمريكية».

وأضاف البيان: «إذ تقدر جمهورية مصر العربية أهمية الخطوة التي تم اتخاذها بالتصديق على الإطار العام لبرنامج المساعدات لعام 2017، فإنها تتطلع لتعامل الإدارة الأمريكية مع البرنامج من منطلق الإدراك الكامل والتقدير للأهمية الحيوية التي يمثلها البرنامج لتحقيق مصالح الدولتين، والحفاظ على قوة العلاقة في ما بينهما، والتي تأسست دومًا على المبادئ المستقرة في العلاقات الدولية والاحترام المتبادل».

See: Bayoumi, Alaa, The significance of the US reducing aid to Egypt, Middle East monitor, Aug. 30, 2017, available at: https://www.middleeastmonitor.com/ 20170830 -the-significance-of-the-us-reducing-aid-to-egypt

(48) http://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2017/8/23/1142637

(49) Egypt Looks for Help Where It Can Get It, Stratfor, November 17, 2016.

(50) Trump Presidency heralds new era of closer Ties with Egypt, Reuters, February 8, 2017.

(51) Libya/Egypt Politics: Doubts loom over Egyptian Mediation in Libya, Economist Intelligence Unit, February 16, 2017.

*

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE FOR ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد مجامع اللغة العربية

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

- جيفري أرونسن، واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر 1946-1956، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، دار البيادر، القاهرة، 1987.
- سلوى شعراوي، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات دراسة في موضوع الزعامة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 37.
- محمد السيد سليم ، مصر والولايات المتحدة.. السنوات التكوينية، مجلة المستقبل العربي، العدد 21، 11/1980.
- هاني مرشدي ، العلاقات المصرية الأمريكية (ورشة عمل)، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 61، أكتوبر 2013.

ثانيًا- الأجنبية:

- Alterman, Jon B., Making Choices: The Future of the U.S.-Egyptian Relationship, Report, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, DC 20036, August 2016.
- Awad, Mokhtar, "Egypt: Challenges and opportunities for U.S. policy", Testimony before the U.S. House of Representatives Foreign Affairs Committee, Subcommittee on Middle Eastand North Africa, July 15, 2016, available athttp://docs.house.gov/meetings/FA/FA13/20160615/105069/HHRG-114-FA13-Wstate-AwadM-20160615.pdf.
- Bayoumi, Alaa, The significance of the US reducing aid to Egypt, Middle East monitor, Aug. 30, 2017, available at: https://www.middleeastmonitor.com/20170830-the-significance-of-the-us-reducing-aid-to-egypt/
- Cook, Steven A., "Egypt's Nightmare, Sisi's Dangerous War on Terror", Foreign Affairs, November/December 2016.
- Diehl, Jackson, "America Gives Egypt Free Armored Vehicles. Egypt Gives America a Slap in the Face", The Washington Post, May 29, 2016, available at https://www.washingtonpost.com/opinions/america-gives-egypt-free-armored-vehicles-and-money-egypt-gives-america-a-slap-in-the-face/2016/05/29/b4f5376c-235b-11e6-8690-f14ca9de2972_story.html.
- Dunne, Michele, A U.S. Strategy toward Egypt under Sisi, the Carnegie Endowment for International Peace, Washington: DC 20036, June 2014.
- El-Sheikh, Sarah, US aid cut to Egypt possibly endangers relations: experts, Egypt today , Aug. 23, 2017, available at: https://www.egypttoday.com/Article/2/19002/US-aid-cut-to-Egypt-possibly-endangers-relations-experts.
- Embassy of the Arab Republic of Egypt, Fact Sheet: Egypt and the U. S. a Strategic Relationship, NW, Washington DC 2008.

- Hanna , Michael Wahid and Katulis, Brian, "Preparing for a Strategic Shift on U.S. Policy Toward Egypt", Center for American Progress, November 20, 2013, available athttps://www.americanprogress.org/issues/security/reports/2013/11/20/79754/preparingfor-a-strategic-shift-on-u-s-policy-toward-egypt
- Hawthorne, Amy, "Rethinking U.S. Economic Aid to Egypt", (Washington: Project on Middle East Democracy, 2016), available at http://pomed.org/wp-content/uploads/2016/10/Rethinking_US_Economic_Aid_Egypt.pdf.
- Ignatius, David, "An Egyptian Aid Package, Stuck in a D.C. Labyrinth", Washington Post, July 19, 2013.
- Mark, Clyde R., Egypt-United States Relations, Congressional Research Service, (The Library of Congress), Order Code: IB93087, 5 May 2003.
- Mattis, James N., "The Middle East at an Infection Point", Center for Strategic and International Studies, April 22, 2016, available at https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/event/160422_Middle_East_Intection_Point_Gen_Mattis.pdf.
- Sharp, Jeremy M., Egypt: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service (CRS), 24 March 2017.
- Tauber, Lilian, American Values vs. Foreign Policy Interests in Egypt, Sweet Briar College Honors (Summer Research), Faculty Adviser: Dr. Lynn Laufenberg, 2013.
- Al Jazeera Wire Services, "Egypt protesters tear down US embassy flag", September 11, 2012.
- Phillips, James, President Trump's Opportunity to Reset the U.S.-Egyptian Alliance, No. 4676, The Heritage Foundation, Washington: DC 20002, 3 April 2017.
- Trump Presidency heralds new era of closer Ties with Egypt, Reuters, February 8, 2017.

ثالثًا- المواقع الإلكترونية:

- BBC, Trump backs Sisi as he seeks to 'reboot' US-Egypt ties, 3 April 2017, available at: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-39478096
- Beaumont, Peter (December 18, 2017). "US outnumbered 14 to 1 as it vetoes UN vote on status of Jerusalem". The Guardian. 2017-12-19.
- Callimachi, Rukmini (December 8, 2017). "Terrorist Groups Vow Bloodshed over Jerusalem Decision. ISIS? Less So". The New York Times. ISSN 0362-4331. December 10,2017.
- Diehl, Jackson, "America Gives Egypt Free Armored Vehicles. Egypt Gives America a Slap in the Face", The Washington Post, May 29, 2016, available at https://www.washingtonpost.com/opinions/america-gives-egypt-free-armored-vehicles-andmoney-egypt-gives-america-a-slap-in-the face/2016/05/29/b4f5376c-235b-11e6-8690-f14ca9de2972_story.html.
- Egypt Looks for Help Where It Can Get It, Stratfor, November 17, 2016.
- Exclusive: El-Sisi urges 'Arab ready force' to confront ISIS, questions if US 'standing by' Egypt, Foxnews.com, March 9, 2015.

- Fassihi, Farnaz (December 9, 2017). Fourteen of 15 Security Council Members Denounce U.S. Stance on Jerusalem. Wall Street Journal. ISSN 0099-9660. December 9, 2017.
- GLADSTONE, Rick (December 21, 2017). "Defying Trump, U.N. General Assembly Condemns U.S. Decree on Jerusalem". The New York Times. December 22, 2017.
- Gray, Rosie (June 1, 2017). "Trump Didn't Move the U.S. Embassy to Jerusalem—but He Still Might". The Atlantic. December 11, 2017.
- Guerin, Orla, Trump era heralds warming of US-Egypt ties, BBC News, 7 February 2017, available at: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-38878679
- Hanna, Andrew; Saba, Yousef (December 15, 2017). "Will Trump move the U.S. Embassy to Jerusalem?". Politico. December 11, 2017.
- Jackson, David, In Egypt meeting, Trump vows to fight terrorism, 4 April 2017, at: https://www.usatoday.com/story/news/politics/2017/04/03/donald-trump-egypt-abdel-fattah-al-sisi/99980248/
- Landler, Mark (December 6, 2017). "Trump Recognizes Jerusalem as Israel's Capital and Orders U.S. Embassy to Move". The New York Times. ISSN 0362-4331. December 11,2017.
- Libya/Egypt Politics: Doubts loom over Egyptian Mediation in Libya, Economist Intelligence Unit, February 16, 2017.
- Lima, Cristiano, Trump Praises Egypt's al-Sisi: 'He's a fantastic guy, Politico, September 22, 2016, available at http://www.politico.com/story/2016/09/trump-praises-egypts-al-sisi-hes-a-fantastic-guy-228560; Donald J. Trump, "Readout of Donald J. Trump's Meeting With Egyptian President Abdel Fattah el-Sisi", Press release, September 19, 2016, available at https://www.donaldjtrump.com/press-releases/readout-of-donald-j-trumps-meeting-meeting.
- Proclamation 9683 of December 6, 2017, 82 FR 58331
- Setting the Terms for U.S.-Egypt Relations, Center for American Progress, February 21, 2017.
- Trump praises Egypt's al-Sisi: 'He's a fantastic guy, Politico, September 22, 2016.
- U.S., Middle East Allies Explore Arab Military Coalition, Wall Street Journal, February 15, 2017.
- US shifts Egypt aid to other countries, Al Monitor, October 16, 2016.
- Wildman, Sarah (12 December 2017). Trump's Jerusalem move was supposed to destabilize the entire Middle East. It didn't. Vox. 13 December 2017.
- Zakheim, Dov, Sisi's Meeting With Trump Was a Success, 6 April 2017, available at: http://foreignpolicy.com/2017/04/06/sisis-meeting-with-trump-was-a-success/
- http://www.almasryalyoum.com/news/details/1210192
- http://gate.ahram.org.eg/News/1779424.aspx
- http://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2017/8/23/1142637/
- http://www.sis.gov.eg/Story/121724?lang=en-us
- http://www.vetogate.com/2984521
- http://www.wattan.tv/news/228856.html

● ○ ●